

تبادل الأدوار الأسرية في المغرب يتخذ اتجاها جديدا

الرباط - يجد الاتجاه الجديد لتبادل الأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة، بين أب يهتم بشؤون البيت وام في العمل، ومواجهة الثقافة الشرقية، حيث يضطلع الأب دوماً بدور الوصي "المالي" فيما تقوم الأم بدور الملاذ العاطفي.

على مدى العقود الماضية خاضت النساء معارك لا حصر لها، ليس فقط لتغيير صورة المرأة في المجتمع، ولكن أيضاً للمتنع بكامل حقوقها مع تحمل مسؤولياتها.

وأعتبر عالم الاجتماع أحمد المتمسك أن "هذا التغيير يؤشر على ثورة في العقلية والعلاقات داخل البيت"، وكذلك على الأدوار الاجتماعية لكل من النساء والرجال.

وسجل أن العديد من الشركات تمنح اليوم الحق في الاستفادة من عطلة الأبوة، وهي مقدمة ما تزال محتشمة، لكنها تشجع رجالاً على اختيار البقاء في المنزل، بينما تعمل زوجاتهم من أجل تلبية احتياجات الأسرة. ومع ذلك، مازالت نظرة المجتمع إزاء هذه الخيارات تشكل تحدياً، بل ومحنة يجب خوضها في مواجهة ثقافة مغربية يطغى عليها الطابع الشرقي.

وأكد المتمسك أنه على الرغم من كل الجهود، فإن اللغة السائدة تفرض على كل شريك دوراً محدداً، يجده الأطفال في الكتب المدرسية، مضافاً أنه "من الضروري أن يكون هناك خطاب جديد يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، حتى وإن كانت هامشية ومحدودة وأحياناً كاريكاتورية". ومن أجل تأسيس نهج جديد للنوع الاجتماعي في اللغة، يضيف عالم الاجتماع أنه من المهم المضي قدماً باتباع نهج إيجابي، مبرزا أن "الأمثلة التي ينبغي تقديمها للأطفال هي ما يعيشونه داخل منزل الأسرة، وهي ديمقراطية يجب غرسها منذ الصغر".

الأم تمثل في حد ذاتها البيت بينما الأب يمثل مصدر المال الذي يوفر احتياجات الأسرة. هذا الوضع مثل لمدة طويلة الشكل الكلاسيكي للأسرة في المجتمع المغربي. وبحسب عالم الاجتماع، عكس هذا الوضع "اعتباراً للأدوار الاجتماعية المعهودة، وانحرافاً، ليس على مستوى القانون، بل على مستوى القاعدة الاجتماعية".

وأعتبر أن التعليم الذي يتجاوز الوضع الثنائي والمواكب بتأطير مدرسي يمكن أن يحدث ثورة في دور كل فرد من أفراد الأسرة، وأن يسهم بفهم التكافؤ داخل بيت الأسرة. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه ليس قراراً تحظى كافة النساء بفرصة اتخاذه، فالكثير منهن ملزمات بلعب هذا الدور وتحمل المسؤوليات المالية التي تقع على عاتق الزوجين.

في ما بعد رجال وآساء المجتمع الذي يتربعون فيه، يمكن

ديكور

درجات البيج تغزو الحمام في 2021

قال خبير الأثاث والديكور الألماني فرانك راينهارت إن درجات البيج تغزو الحمام في 2021 لتضفي عليه لمسة هدوء وراحة تستلهم الطبيعة. وأوضح راينهارت أن الحمام بزنان هذا العام بدرجات الرمل والبوص والبلوط والكتان، مشيراً إلى أنه يتم تنسيق درجات البيج مع البني أو التروكان أو الأبيض أو الأحمر الناعم. وأردف أنه يمكن أيضاً تزيين أحد جدران الحمام بورق حائط يلضي لمسة تفرّد وتميز على الحمام. لافتاً إلى أن الصنابير تطل هذا العام بألوان مطفأة كالأسود المطفأ أو البرونزي المطفأ بدلاً من الفضي والذهبي. وبالنسبة إلى أثاث الحمام، أوضح راينهارت أنه يحتفظ بمظهر الخشب الطبيعي، بينما يضيء الزجاج الملون أو المعادن المتألئة بالألوان المتالك كالذهبي والفضي والنحاسي لمسة جاذبة عليه. وبما أنه لا يوجد منزل يخلو من حمام لأنه مكان أساسي ومهم في كل بيت ومنزل، ينصح الخبراء بالاهتمام بديكور الحمام لأنه يعبر عن الذوق العام لذلك يجب أن يكون المكان أنيقاً ومرحياً وأن يكون مرتباً وجميلاً. وإذا كانت المرأة تبحث عن تصميم جديد وجميل لديكور حمامها يجب الأخذ في الاعتبار الشكل الذي ترغب فيه والحجم الملائم واللون المناسب لها. كما يجب الاهتمام باختيار تصميم محدّد وشكل مناسب لمرايا الحمام وتناسق الإضاءة المناسبة في الحسبان وتناسق الألوان بين الجدران وأرضية الحمام والقطع والإكسسوارات.



البيج يضيء لمسة هدوء وراحة على ديكور الحمام

خلل التنشئة الاجتماعية وراء انتشار جرائم الأطفال في الجزائر

العائلة أول المتهمين بانحراف القصر وجنوحهم



تطور المجتمع الجزائري تترتب عليه احتياجات جديدة للطفل

ويرفض الأستاذ عيمر هذا النوع القاسي في التعامل مع الذين ارتكبوا أخطاء في صغرهم، مشدداً على أن حكم القضاء لا يجب أن يجعل من عقوبة المجتمع دائمة تلزم المذنب حتى مماته، بل يتعين على هذا المجتمع بآفاده ومؤسساته أن يرافق "الثانين" حتى يندمجوا بصورة طبيعية في الحياة العادية.

ويؤكد عبد الكريم عبيدات الخبير والمستشار في إدمان الأحداث والشباب المحترف أن الجريمة لم تعد مرتبطة بالسن، مقترحا التحضير النفسي للمحبوس داخل السجن قبل انقضاء مدة حكمه أو الإفراج عنه، تحسبا لكونه لم يعد مرجحاً به لا في العائلة ولا في محيطه المقرب.

والمعظم الدراسات والاتجاهات تضبط عوامل خاصة بانحراف الأطفال، على غرار عجز الأبوين عن تربية ابنائهم، والأزمات النفسية التي يعيشها الأطفال داخل النسيج الأسري بسبب العنف بين الأم والأب، وهي تصرفات سلبية تؤثر على نفسية الطفل تدفعه إلى اقتراف أفعال تخرجه من البراءة إلى فئة الأطفال الجانحين.

وكتشف طالب أن أغلبية البلاغات التي تصل الهيئة لها علاقة بالتصدعات داخل الأسرة الجزائرية، مشدداً على أن الأطفال هم الضحية رقم واحد في هذه المعادلة خاصة عندما يتعلق الأمر بسوء المعاملة التي يتعرضون لها داخل العائلة.

ونوه عبيدات إلى ضرورة التركيز على العمل النفسي حتى لا يعود المسجون لارتكاب الأخطاء التي تقود إلى السجن مجدداً، منوهاً إلى أهمية أن يعي ما عليه أن يفعل عندما يكون حراً طليقاً لاستعادة حياته العادية.

وتقول مريم شرقي المفوضة الجزائرية لحماية وترقية الطفولة إن مهمة حماية الأطفال وترقيتهم شأن مشترك لا يقل في الأساس عن الواجب الوطني والأخلاقي والإنساني الذي يجب أن تضاهف لتحقيقه جهود الجميع وعلى رأسهم الأسرة والدولة بهيئاتها وهيئاتها المختلفة وكذلك فعاليات المجتمع المدني.

وتضيف "وراء كل طفل جانح قصة... لا يوجد أي طفل يذهب إلى الانحراف إلا وتتكون وراءه قصة، وقصة مؤلمة أحياناً... إما تفكك أسري أو سوء تكفل به في الصغر ويسلوكتها غير السوية أو المضطربة".

وقد تشكلت نظرية المجتمع للأطفال الجانحين أو الأطفال المنحرفين خطوة رئيسية على مسار إصلاحهم وإعادةهم لبداية حياة جديدة وتيسيراً لعودتهم إلى محيطهم الطبيعي، بيد أن هناك من لا يستشاور نفسية حيث تظل النظرات "القاسية" تلاقه أينما حل وارتحل.

ويوم مراد حظه وهو الذي دخل السجن طفلاً، فلما خرج منه وجد أن أسوأ كثيرة قد تبدلت وتغيرت، فرفاقه الذين كان يظنهم أصدقاء لم يعد له مكاناً بينهم لأنهم بنوا عائلات صغيرة وأصبح لهم نمط عيش معين يصعب على الأعراب اتباعه.

ويشير الدكتور باحمد دور رفقاء سوء، فيشرح بأن الطفل الذي يتراوح عمره بين 10 و13 سنة يتعلم "ب" النموتجة"، أي إذا كان يصاحب من يتعاطون المخدرات والكحول والتدخين فسيكتبه ذلك السلوك رغبة في الانتماء وإثبات الذات. كما يذكر أيضاً دور تأثير الجماعة على سلوك الفرد، مشيراً إلى أن دراسات عديدة أثبتت أن الجانحين يرتكبون جرائم وهم مع أقرانهم، حيث تكون القابلية للاستتارة والترفعة والعصية المفرطة.

وينبه باحمد إلى أهمية تمكن الأطفال من نوع من الحرية في صغر سنهم حتى لا تتأثر تنشئتهم لاحقاً عندما يتقدمون في العمر. ويرى حكيم طالب مدير حماية الطفولة بالهيئة الوطنية لحماية الطفولة وترقيتها التي تقع تحت وصاية رئيس

الجزائر - لم تعد الأخبار اليومية التي تنقلها وسائل الإعلام على تنوعها واختلافها تحفل فقط بالاعتداءات التي تطال البراءة من جرائم قتل واختطاف واعتداءات جنسية، وإنما أصبحت تتميز بتلك التي يكون وراءها أطفال لم يصلوا سن البلوغ.

صادقت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل يوم 19 ديسمبر عام 1992، كما أصدرت قانون حماية الطفل بتاريخ 15 يوليو عام 2015، الذي أقر حماية قانونية للطفولة في شقيها الاجتماعي والقضائي.

ويعرف هذا القانون "الطفل الجانح" بكونه الطفل الذي يرتكب فعلاً مجرمًا والذي لا يقل عمره عن 10 سنوات. وتكون العبرة في تحديد سنه بيوم ارتكاب الجريمة.

ويضمن القانون للطفل المتهم بارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة الحق في محاكمة عادلة، حيث يجب أن تكون المصلحة الفضلى للطفل هي الغاية من كل إجراء أو تدبير أو حكم أو قرار قضائي أو إداري يتخذ بشأنه. وتشير أرقام لمصالح الأمن إلى أن نحو 40 في المئة من الجرائم المسجلة في الجزائر تورط فيها أطفال ارتكبوا جرائم تتصل بالسرقة وتكوين جمعيات اشراق وجرائم المساس بالعائلة والآداب العامة، إضافة إلى التعدي على الأصول والممتلكات والنقل العمد والضرب والجرح العمد واختطاف القصر والاتجار في المخدرات.

الجانحون يرتكبون جرائم وهم مع أقرانهم، حيث تكون القابلية للاستتارة والترفعة المفرطة حاضرة

وحذرت التقارير الأمنية من ارتفاع ظاهرة جنوح الأطفال التي تصل إلى الآلاف سنوياً منها العشرات من الحالات لقاصرات تورطن في أفعال جرمها القانون. وأكدت هذه التقارير توجهها لافتاً في الأطفال الجانحين نحو أخطر الجرائم التي عادة ما كان يُتهم فيها الكبار.

ويجمع المختصون على أن ظاهرة ارتفاع جرائم الأطفال مرتبطة بالظروف الماسية والأحوال الفردية والجماعية والخلل الذي أصاب التنشئة الاجتماعية